الأمم المتحدة

E/CONF.98/82

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 June 2007
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني
بتوحيد الأسماء الجغرافية
نيويورك، ٢١-٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن
التوحيد الوطني والدولي للأسماء الجغرافية

التماسك الاجتماعي والمنافع الاقتصادية الناجمة عن توحيد الأسماء الجغرافية

ورقة مقدمة من جنوب أفريقيا**

وفقا لقانون مجلس الأسماء الجغرافية في جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٨، فإن هذا المجلس يعتبر هيئة استشارية دائمة مهمتها إسداء المشورة لوزير الفنون والثقافة بشأن تغيير وتوحيد الأسماء الجغرافية في جنوب أفريقيا لأغراض الاستعمال الرسمي. ومن مهام المجلس أيضا نشر الوعي بين الجمهور في ما يتعلق بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية للأسماء الجغرافية.

وقد أثيرت مسألة المنافع الاجتماعية والاقتصادية عدة مرات في البرلمان. وقامت الوزارة بإنشاء مجلس أبحاث العلوم الإنسانية، وهو مؤسسة مستقلة، من أجل تقديم تقرير موضوعي عن تأثير الأسماء الجغرافية على مجتمعنا المتعدد الثقافات وعلى اقتصادنا.

* E/CONF.98/1.

** أعدها جنوب أفريقيا.

170707 130707 07-39903 (A)

وتركز هذه الدراسة على ما يلي:

- المنافع الاقتصادية الناجمة عن توحيد الأسماء الجغرافية (بما في ذلك المساهمة في ترويج السياحة، وتعزيز التراث وإبراز طابع البلد وما إلى ذلك).
- المنافع الاجتماعية الناجمة عن توحيد الأسماء (بما في ذلك بناء الدولة، والمصالحة، ومنح تعويضات رمزية، وإذكاء وعي وطني جديد وما إلى ذلك).

ونحن نرغب في أن تكون هذه الدراسة مناسبة لوضع جنوب أفريقيا باعتمادها على بعض من أمثلتها المتعلقة بالتطورات التي حدثت مؤخرا في تسميات وأرقام الناتج المحلي الإجمالي في بعض المقاطعات. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير الواردة في وسائط الإعلام (صحيفتا الميل والغارديان الصادرتان في ٢٥ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤) بأن وزير التعليم والثقافة في ليمبوبو له كل الحق في أن يشعر بالفخر لما حققته المقاطعة من نمو في مجالي التمويل والتنمية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الماضية رغم الظروف السائدة البادية الصعوبة آنذاك.

فقد توقف نطاق الاقتصاد في المقاطعة عند معدل متواضع بلغ ١٤ بليون راند في عام ١٩٩٤ – وكان ثاني أصغر اقتصاد في البلد. بيد أنه في عام ٢٠٠١، سجلت مقاطعة ليمبوبو أعلى معدل للنمو الاقتصادي في البلد حيث بلغ ٦,٣ في المائة، وهو رقم أعلى بكثير عن الرقم القومي.

وبمجرد أن حققت المقاطعة هذا الفوز الساحق فهي لم تعد تنظر إلى الوراء. وأعلن وزير التعليم والثقافة في خطابه المتعلق بالميزانية في عام ٢٠٠٣ أن اقتصاد ليمبوبو قد زاد بحيث بلغ ٦٤ بليون راند، الأمر الذي مثل تحسنا بلغ أربعة أضعاف خلال تسع سنوات. ومن الممكن أن يصل الرقم في عام ٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٨٠ بليون راند.

وخلال هذه الفترة، تكرر ذكر اسم ليمبوبو في الأنباء بسبب تغييرها لأسماء بعض بلداتها ومدنها الكبيرة. وسيكون من المفيد استخدام ليمبوبو كدراسة لحالة إفرادية لمعرفة ما إذا كان توحيد الأسماء الجغرافية قد ساهم على نحو إيجابي أو سلبي في تحقيق إنجازات هذه المقاطعة.